المعارضة تعتقل مروجي المصالحة مع النظام في ريف ادلب

سوريا: عملية عسكرية جديدة للتحالف ضد «داعش» في الفرات

عناصر من قسد في الفرات

قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في سوريا

- لافروف: المسلحون في إدلب «خُراج متقيح» يحتاج تطهيراً
- طهران: الاتفاقية العسكرية مع سوريا لضمان بقاء القوات الإيرانية فيها
- ماتيس: مشاورات أمريكية روسية لمنع استخدام الكيماوي في دمشق
- مسؤول أممي: تدهور خطير للحالة الإنسانية في سوريا

عواصم – «وكالات»: أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان، وجود تحركات جديدة من قبل التحالف الدولي، في محيط الجيب الأخير لتنظيم داعش الإرهابي في شرق نهر الفرات.

وقالت مصادر مقاطعة للمرصد، إن «قوات التحالف نقلت إحدى قواعدها المتحركة، إلى مقربة من منطقة هجين الواقعة ضمن هذا الجيب للتنظيم، تمهيدا لبدء العملية العسكرية لقوات التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية، ضد التنظيم، لإنهاء وجوده في كامل شرق نهر الفرات».

ولم يعد بتواجد التنظيم، كقوة مسيطرة، سوى في الجيب الواقع على الضفة الشرقية للنهر، والذي يضم 4 بلدات هي هجين والسوسة والشعفة والباغوز، حيث تأتي هذه التحضيرات، عقب تكثيف قوات سوريا الديمقراطية وقوات التحالف لنقاط تواجدهما في محيط الجيب هذا.

وأوضح المرصد أن هذا التحرك الجديد، جاء في أعقاب تحشدات عسكرية ضخمة، واستقدام تعزيزات عسكرية مؤلفة من مئات الجنود ومئات العربات والمدرعات والآليات، بالإضافة للذخيرة، لإنهاء التنظيم بشكل كامل، عقب إخفاقات متكررة في عمليات الاقتحام، نتيجة صد الهجوم بعنف من قبل التنظيم المسيطرة على الجيب.

من جهة أخرى اعتقلت فصائل المعارضة السورية عشرات الاشخاص بتهمة الترويج للمصالحات مع الحكومة السورية.

وقال مصدر الجبهة الوطنية للتحرير التابعة للجيش السوري الحر أمس الأربعاء، إن القوى الأمنية في الجبهة ألقت القبض على 36 شخصا فجر اليوم من قرى تل الشيح والدير الشرقي والبريصة وتل الشيح والمعيصرونة والهلبة في ريف معرة النعمان الشرقي بسبب ترويجهم للمصالحة مع النظام.

وأضاف المصدر، أن فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام ألقت القبض خلال الشهر الجاري القبض على أكثر من 400 شخص في ريفي ادلب وحماة بسبب ترويجهم للمصالحة مع القوات النظام، لافتا إلى تعاون أهالي تلك المناطق مع فصائل المعارضة وإبلاغهم عن مروجي المصالحات.

على صعيد آخر، وصلت تعزيزات عسكرية تركية اليوم إلى نقطة المراقبة التركية في مدينة مورك بريف حماة الشمالي، وتضم 15 سيارة مدرعة وعسكرية ومصفحات وناقلات جنود ترافقها عدة سيارات تتبع لفصائل المعارضة.

وتنتشر القوات التركية في 57 نقطة مراقبة في أرياف حلب وإدلب وحماة، وتبعد نقطة مورك حوالي 90 كيلومترا عن الحدود التركية السورية.

من ناحية اخرى وصف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الأربعاء، المسلحين في جيب إدلب الخاضع لسيطرة المعارضة السورية بـ «خراج متقيح» يحتاج تطهيرا.

وأضاف لافروف، مطلقاً عليهم وصف «الإرهابيين»، أنهم يستخدمون المدنيين دروعا بشرية.

وقال أيضاً للصحافيين، بعد محادثات مع نظيره السعودي عادل الجبير في موسكو، إن هناك تفاهما سياسيا بين تركيا وروسيا، على الحاجة للتفريق بين المعارضة السورية وأشخاص وصفهم بـ«إرهابيين» في محافظة إدلب.

كما نقلت وكالة الإعلام الروسية عن نائب وزير خارجية روسيا، ميخائيل بوغدانوف، قوله أمس الأربعاء، إن موسكو تناقش الوضع في محافظة إدلب ومنطقة عفرين الخاضعتين لسيطرة المعارضة السورية مع إيران وتركيا، وكذلك مع الحكومة والمعارضة.

ويعتقد أن الرئيس السوري بشار الأسد حليف موسكو يفكر في هجوم على محافظة إدلب الشمالية.

من جانب اخر أعلن الملحق العسكري الإيراني في دمشق العميد ابوالقاسم علي نجاد الثلاثاء، ان «المستشارين العسكريين» الإيرانيين سيبقون في سوريا بناء على اتفاقية دفاعية وقعت بين البلدين هذا الأسبوع.

ونقلت وكالتا «فارس» و«تابناك» الإخباريتان عن علي نجاد أن «استمرار وجود المستشارين العسكريين الإيرانيين في سوريا، هو أحد بنود الاتفاقية الدفاعية، والتفنية بين طهران ودمشق».

وأعلن أمس الإثنين توقيع الاتفاق المرتبط بالتعاون الأمني خلال زيارة لوزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي، إلى سوريا.

وأوضح علي نجاد «تم التأكيد في الاتفاق على دعم وحدة أراضي سوريا واستقلالها» مشيراً إلى أن تنفيذ الاتفاقية بدأ من لحظة توقيعها.

وقدمت طهران دعماً سياسياً ومالياً وعسكرياً لم ينقطع لنظام الرئيس السوري بشار الأسد في الحرب المستمرة في سوريا منذ سبع سنوات.

وفي مقابلة مع قناة الميادين الفضائية بُثت مساء الإثنين، أوضح حاتمي من دمشق، ان الاتفاق يشمل إعادة بناء الصناعات الحربية السورية.

من جانبه قال وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس الثلاثاء، إن الولايات المتحدة ناقشت مع روسيا في الأونة الأخيرة، استخدام أسلحة كيماوية في سوريا، بعد أن تحدثت وسائل إعلام عن تحريك سوريا أسلحة كيماوية إلى منطقة تسيطر عليها قوات المعارضة، تسعى الحكومة إلى استردادها.

وأضاف ماتيس للصحافيين: «رأيتم إدارتنا تتحرك مرتين حول استخدام الأسلحة الكيماوية».

وتابع: «أؤكد لكم أن وزارة الخارجية تجري اتصالات نشطة، اتصالات نشطة في الأونة الأخيرة، مع روسيا، للاستعانة بها في منع ذلك، الاتصالات مستمرة».

من ناحية أخرى قال مدير عمليات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية جون غينغ «إن الأسابيع الأخيرة شهدت تدهورا خطيرا آخر للحالة الإنسانية في شمال غرب سوريا، حيث تم الإبلاغ عن وقوع قصف جوي مكثف في أجزاء من إدلب وحلب وحماة واللاذقية».

وأضاف غينغ في إحاطة قدمها الثلاثاء لأعضاء مجلس الأمن حول الأوضاع الإنسانية في سوريا أن «ذلك الوضع أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين، وإلحاق أضرار وتدمير للبنية التحتية المدنية بما في ذلك المدارس والمستشفيات، مما يزيد من الضغوط على المسعفين والمجتمعات المستضيفة».

وذكر المسؤول الأممي أن الأنباء أفادت بمقتل 41 مدنيا وإصابة أكثر من 70 آخرين جراء الغارات الجوية على بلدة أورم الكبرى في غرب حلب في 10 اغسطس، مشيرا إلى أنه وفي اليوم نفسه، ألقيت قنابل على خان شيخون في إدلب، مما أسفر عن مقتل 12 مدنيا وجرح عشرات آخرين.

أما في 12 اغسطس فقد أفيد، حسب المسؤول الأممي، بمقتل 67 شخصا وإصابة 37 آخرين، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال، بسبب انفجار مستودع للأسلحة في مبنى سكني بالقرب من سرمدا بريف إدلب.

وأكد غينغ على أن مشاركة مجلس الأمن مهمة أيضا لضمان تهدئة الوضع في إدلب والمناطق المحيطة بها، لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق وحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية.

وأوضح أن المنظمات الإنسانية تقوم بكل ما في وسعها للحفاظ على الاستجابة الحالية والاستعداد لمزيد من التدهور، داعيا أعضاء مجلس الأمن إلى بذل كل ما في وسعهم لضمان تجنب ذلك.

كما حذرت الأمم المتحدة، أمس الأربعاء، من أن الهجوم المرتقب لقوات النظام السوري على محافظة إدلب السورية في شمال غرب البلاد، قد يؤدي إلى نهجير ما لا يقل عن 800 ألف شخص يعيشون أصلا في وضع إنساني مأساوي.

واعتبرت المتحدثة باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في دمشق ليندا توم، في لقاء خاص، أن الهجوم قد تكون له نتائج «كارثية».

وقالت توم: «إننا نخشى من تهجير ما لا يقل عن 800 ألف شخص وازدياد عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية بشكل كبير، مع العلم أن أعدادهم أصلا عالية، وذلك في حال حدوث تصعيد في الأعمال القتالية في هذه المنطقة».

وتعد إدلب، التي تقع في شمال غرب سوريا على طول الحدود مع تركيا، آخر معقل للفصائل المعارضة بعد طردها تدريجيا من مناطق عدة في البلاد، وكررت دمشق في الآونة الأخيرة أن المحافظة على قائمة أولوياتها العسكرية.

ويعيش في محافظة إدلب حاليا نحو 2.3 مليون شخص بينهم أكثر من مليون شخص نزحوا من مناطق أخرى مع أعداد كبيرة من المقاتلين الذين رفضوا اتفاقات التسوية التي أبرمتها السلطات السورية مع الفصائل المقاتلة.

ويعتمد معظم السكان بشكل كبير على الغذاء والأدوية والمساعدات الإنسانية الأخرى التي تؤمنها الأمم المتحدة والجمعيات الخيرية عبر الحدود التركية.

وعبرت توم عن خشيتها من أن «تتعرض المساعدات للخطر» بسبب الاقتتال ما يهدد المدنيين الذين يقطنون في مناطق ذات كثافة سكانية عالية.

وأشارت توم إلى أن «عمال الإغاثة الذين يعملون في هذه المنطقة قد يتعرضون للتهجير أيضا وهذا من شأنه أن يضر كذلك بالخدمة المقدمة إلى المحتاجين».

وأضافت أن «مستوى الكارثة الإنسانية سيكون هائلا في منطقة إدلب».

ويتطلع الرئيس السوري بشار الأسد إلى استعادة إدلب، بعد أن استعاد الجيش السوري من الفصائل المعارضة مناطق أخرى واسعة خلال الأشهر الأخيرة، ما جعله يسيطر على حوالي ثلثي البلاد.

الجبير: الاتفاق النووي مع إيران ضعيف ونؤيد المزيد من العقوبات على طهران

موسكو – «وكالات»: قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إنه بحث مع نظيره الروسي سيرغي لافروف عددا من ملفات الشرق الأوسط والإرهاب، خاصة ما يتعلق بقضايا اليمن، وليبيا، وإيران، وسوريا.

وأكد الجبير في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الروسي، اليوم الأربعاء في موسكو، أن «الاتفاق النووي مع إيران ضعيف، ولا يشمل برنامج الصواريخ البالستية»، مشددا على أن الرياض تؤيد فرض المزيد من العقوبات على طهران.

وقال: «فيما يتعلق بإيران، أوضحنا موقفنا بأن الاتفاق النووي ضعيف، خاصة أنه ينتهي في 2025 ما يشكل خطرا كبيرا على المنطقة».

وأضاف الجبير: «كما أوضحت أن الاتفاق لا يشمل دعم إيران للإرهاب وانتهاك القرارات الأممية التي تتعلق بالصواريخ البالستية، نرى أن إيران تستحق فرض المزيد من العقوبات».

وأكد وزير الخارجية السعودي أنه بحث مع الجانب الروسي أوضاع سوريا وضرورة تطبيق القرارات الأممية، وقال: «بحثنا أهمية الوصول إلى حل سياسي يحافظ على وحدة أراضي سوريا».

وأضاف: «نعمل على توحيد صفوف المعارضة السورية»، مشيرا إلى أن السعودية كانت من الدول المؤسسة لمنظمة دعم سوريا والتي أدت إلى القرار 2254 ، مشددا على أن المملكة تهتم بإبعاد الميليشيات الأجنبية خارج سوريا.

ومن جانبه، قال سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي «إن موسكو على استعداد تام لمحاربة كل أشكال الإرهاب جنبا إلى جنب مع السعودية».

ودعا لافروف، الأمم المتحدة، للمساهمة في توفير الظروف الملائمة لعودة لاجئي سوريا.

وأضاف لافروف «بحثت مع الجبير أوضاع منطقة خفض التوتر في إدلب السورية»، موضحاً أن موسكو تتواصل مع تركيا والنظام السوري حول إدلب.

وقال: «أجرينا مع الأتراك محادثات عسكرية ومخابراتية وكانت إدلب في صلبها»، مؤكدا

وزير الخارجية السعودي عادل الجبير

التفاهم الكامل بين موسكو وأنقرة على الفصل بين النصرة والمسلحين الآخرين، وأوضح أن خبراء عسكريين يناقشون تطبيق الاتفاقات السياسية مع تركيا على الأرض.

وأضاف: «أمل ألا يمنعنا زملاؤنا الغربيون من الهجوم والقضاء على الإرهابيين في إدلب».

وصرح لافروف بأن «الحفاظ على النصرة في سوريا هدف الإدارة الأمريكية الحالية والسابقة»، وتابع «في 2017 أصرينا على إرسال خبراء الأسلحة النووية إلى الغوطة».

ومن جهة أخرى، قال وزير الخارجية الروسي: «اتفقنا على تنسيق زيارة للرئيس فلاديمير بوتين إلى السعودية قريبا».

وأكد أن هناك مشاريع مشتركة بين السعودية وروسيا في مجالات عدة بمليارى دولار، «وأخرى بين أرامكو السعودية وغازبروم الروسية».

وأضاف لافروف: «هناك تعاون كبير بين المملكة وروسيا في المجال الثقافي ونشكر السعودية على مجهوداتها الكبيرة تجاه الحجاج الروس».

الأزهر: التحرش محرم ولا يجوز تبريره

مصر: مقتل 20 تكفيرياً في سيناء

عنصر من الجيش المصري بسيناء

القاهرة – «وكالات»: أعلن الجيش المصري، عن نجاحات جديدة حققتها القوات في العملية الشاملة سيناء 2018 للقضاء على الإرهاب واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه، واستمرارا لتعزيز قدرات التأمين الشامل على امتداد الحدود البرية والساحلية على كافة الاتجاهات الاستراتيجية للدولة المصرية.

وقال الجيش المصري، خلال البيان الـ 27 للعملية الشاملة سيناء 2018: «أسفرت العمليات على الاتجاه الاستراتيجي الغربي عن رصد منطقة لخلية إرهابية بالمنطقة الصحراوية غرب البلاد تتخذها العناصر الإرهابية ملاذا لهم ومركزا للانطلاق لتنفيذ أعمالهم العدائية، حيث قامت القوات الجوية بتنفيذ هجمة جوية مركزة تبعها قيام قوات مكافحة الإرهاب بدفع الدوريات لتمشيط وتطهير المنطقة من العناصر الإرهابية وقد أسفرت العملية عن القضاء على 7 أفراد تكفيريين شديدي الخطورة، وضبط عدد من الأسلحة مختلفة الأنواع والمعدات، والذخائر، والأحزمة الناسفة التي كانت بحوزتهم».

وتابع البيان «تم تدمير سيارة دفع رباعي محملة بكميات من الأسلحة والذخائر، كما تم تدمير وكر عار بداخله على كميات كبيرة من مواد الإعاشة، وأجهزة اتصال لاسلكية، وعدد من دوائر النسف والتدمير وكتب تدعو للفكر التكفيري، ومبالغ مالية وملابس عسكرية».

وأضاف الجيش المصري «تم القضاء على 13 فردا تكفيريا خلال تبادل لإطلاق النيران مع القوات أثناء عمليات التمشيط والمداهمة بوسط وشمال سيناء، كما تم القبض على 18 فردا من المطلوبين جنائيا والمشتبه بهم، واتخاذ الإجراءات القانونية كافة حيالهم، كما تم تدمير 18 وكرا ومخبأ وملجأ خاص بالعناصر الإرهابية بشمال ووسط سيناء، كما تم ضبط وتدمير 10 عربات أنواع، و6 دراجات نارية دون لوحات معدنية».

وأشار البيان، إلى أنه تم اكتشاف وتفكيك وتفجير 41 عبوة ناسفة بواسطة عناصر المهندسين العسكريين تمت زراعتها على محاور التحرك المختلفة لاستهداف القوات بمناطق العمليات.

من ناحية أخرى أعلنت مشيخة الأزهر في بيان، أن التحرش «محرم شرعا» ولا يجوز تبريره، شرط أو سياق، فتبرير التحرش بسلوك أو ملابس الفتاة يعبر عن فهم مغلوط، لما في التحرش من اعتداء على خصوصية المرأة وحريتها وكرامتها، فضلاً عما يؤدي إليه انتشار هذه الظاهرة المنكرة من فقدان الإحساس بالأمن، والاعتداء على الأعراض والحرمات».

وتقول 60 في المئة من النساء في مصر، إنهن يتعرضن لشكل من أشكال التحرش في وقت ما في حياتهن، حسب دراسة صدرت عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة «بروموندو».

وقال 75 في المئة من الرجال، و84 في المئة من النساء الذين استطلعت آراؤهم، إن النساء «اللواتي يرتدين ملابس مستفزة تستحق أن تتعرض للتحرش».

وتزايد الجدل حول التحرش بعد نشر مصرية شريط فيديو على الإنترنت، أظهر رجلا يحاول التحرش بها في أحد شوارع القاهرة.

وأثار الفيديو موجة ردود فعل واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي.

ورأى بعض المعلقين، أن اقتراب الرجل من المرأة، والطلب منها تناول القهوة معه يشكل تحرشا، فيما قال آخرون إن ذلك أمر معتاد نظرا لأن الرجل لم يرتكب بأي فعل شائن.

وأقرت السلطات المصرية قانونا يجرم التحرش الجنسي في يونيو 2014، قبل أيام من تنصيب الرئيس عبد الفتاح السيسي في السلطة، لكن العديد من النساء لا يزلن يشتكين من المشكلة.

في بلد يلقى فيه البعض في عدة أحيان المسؤولية على المرأة في المشاكل التي تواجهها بسبب ملابسها أو سلوكها.

وقالت المرجعية السنية إن «التحرش، إشارة أو لفظا أو فعلا، تصرف محرم وسلوك منحرف، يؤثم فاعله شرعا».

وأكد الأزهر الشريف أن «تجريم التحرش والمتحرش يجب أن يكون مطلقا ومجردا من أي